

قله ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البيعة ويفض بالنكول و
حكم لفاكه لا بويه وولده وزجته باطل **كتاب القسمة** في نجى الامام
ان ينصب قاسما يرقه من بيت المال يقسم بين الناس بغير اجرة
فان لم يقف نصب قاسما يقسم بالاجر ويجوز ان يكون عدلا ما موثقا
عالم بالقسمة ولا يجبر القاض الناس على قاسم واحد ولا يترك
القسمة بشرط كون واجرة القسمة على عدد الروس عند ابو حنيفة
وقال ابو يوسف ويحرم على قدر الانصاء واذا حضر الشركاء عند
القاض وفي ايديهم وار اوضيفة ادعوا انهم ورثوها عن فلان
ان لم يقسمها القاض عند ابو حنيفة حتى يقيموا البيعة على مو
ته واعدد ورثته وقال ابو يوسف ومحمد يقسمها بالاعترا
فهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان
الشركاء ما سوى القاض ادعوا انه ميراث قسمة وقولهم
جميعا واذا ادعوا في العقاد انهم اشترؤه قسمة بينهم وان
ادعوا

ادعوا ملك ولم يدكروا كيف انتقل قسمه
بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه
قسم بينهم بطلب احدهم وان كان احدهم ينتفع ولا
خرى تستر نفقة نصيبه فان طلب صاحب الكثير
قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم واذا كان كل
واحد منهما يستتر لم يقسمها الا بتراضيهما
ويقسم العور فما اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم
لجنسين بعضها في بعض وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لثفاوته وقال ابو يوسف ومحمد
يقسم الرقيق ولا يقسم حماما ولا يبرك ولا دجا الا ان
يتراضا الشركاء واذا حضر وارثان فاقاموا البيعة
على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم وسعها وارث
غائب قسمها القاض بطلب الحاضرين وينصب للقايب